

اقتصاد

٧٠ مليون دونم أراضٍ للدولة ٢٧ بالمئة منها مؤجر

١٠ مليارات ليرة إيرادات متوقعة لاستثمار أراضي الدولة ٢٠١٨ بزيادة ١٣ ضعفاً عن ٢٠١٧

الفعل، وتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص العقارات المستخدمة كمراكز هاتفية ومبانٍ وأراضٍ (أبراج-محطات- مستودعات.. إلخ) موضوعة بالخدمة منذ عشرات السنين ومن ثم نقل وتسجيل ملكية تلك العقارات إلى اسمها، ودعمًا لها كونها مرفقاً خدمياً وحيوياً مهماً، يطلب إلى جميع الجهات العامة الإسراع باتخاذ عملية نقل الملكية للعقارات والمباني المشار إليها أعلاه إلى اسم الشركة السورية للاتصالات وفق السعر الاستمالي مضافاً إليه ٥٪ من السعر لكل سنة..

هذا ورأى المصدر أن المفارقة التي يمكن التوقف عندها تتلخص بنقطتين، الأولى: ما دامت هذه الجهة ذات طابع اقتصادي، فلماذا يتم إعفاؤها من تسديد قيم هذه العقارات للخزينة العامة وفق الأسعار الرائجة؟ على حين تتصحر النقطة الثانية حول أن الاتصالات تحولت من مؤسسة عامة مملوكة بشكل كامل للدولة لشركة مساهمة مغلقة.

بالسعر الاستمالي بتاريخ وضع اليد مضافاً إليه ٥٪ من هذا السعر سنوياً حتى تاريخ تسديد القيمة أو وضعها بالحساب المحمد. وجاء في نص التعميم: إنه «تأكيداً لتعميمنا رقم ١٥/٥٢٦ تاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ وقرار مجلس الوزراء رقم ٨٥/م وتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٥ المتضمن نقل ملكية العقارات وأجزاء العقارات المملوكة للجهات العامة أو الوحدات الإدارية المشغولة من الشركة السورية للاتصالات إلى ملكيتها بالسعر الاستمالي بتاريخ وضع اليد مضافاً إليه ٥٪ من هذا السعر سنوياً حتى تاريخ تسديد القيمة أو وضعها بالحساب المحمد، ونظراً لمشاركة المدة المحددة بال مادة رقم ٢٢ الفقرة (١) من قانون الاتصالات رقم ١٨ لعام ٢٠١٠ على الانتهاء وضرورة قيام الشركة السورية للاتصالات بتقييم موجوداتها المادية والمعنوية وإعادة هيكلتها وظيفياً ومالياً وتحديد رأس مالها



وفي هذا السياق حصلت «الوطن» على نسخة من تعميم لرئاسة مجلس الوزراء على بحث على نقل ملكية العقارات وأجزاء العقارات المملوكة للجهات العامة الشركة السورية للاتصالات إلى ملكيتها

حال تمكنت الدوائر المالية من جبايته، وخاصة أن حجم هذه الإيرادات لم يتعد في العام ٢٠١٦ قرابة ٧٠٠ مليون ليرة. مصدر مسؤول في وزارة الزراعة بين لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن تنخفض هذه الإيرادات خلال العام الجاري ما بين ٢٠-٢٥٪ بسبب تخفيض قيمة ريع وإيجار هذه الأراضي، علماً بأن أعلى ريع لأفضل دونم لم يتجاوز ٤ آلاف ليرة.

وأشار إلى أن المقالع تمثل أهم الاستثمارات القائمة على أراضي الأملاك العامة حيث بلغت المساحات التي تستثمرها هذه المقالع نحو ٨,٤ ألف دونم في العام الماضي وإيراداتها نحو ٧٠٢ مليون ليرة، على حين تصر الكثير من الجهات العامة نقل ملكية أراضي الأملاك العامة إليها لكن وفق السعر الاستمالي لتاريخ وضع اليد، والكثير من تاريخ وضع اليد يعود إلى عشرات السنوات، وهو يعني حكماً أسعاراً بخسة، لا تكاد تذكر.

عبد الهادي شباط

يبدو أن أملاك الدولة ما زالت تمثل الكعكة التي تثير لعاب بعض المتطفلين في الجهات العامة والخاصة على حد سواء، وربما يعود ذلك لفتاوتهم بسهولة قضم جزء من هذه الكعكة بحفنة بخسة من النقود، أو ببعض الحكايات الإدارية والأغصية القانونية. كشفت بيانات وزارة الزراعة (اطلعت عليها «الوطن») عن مساحة أراضي أملاك الدولة، والتي تجاوزت ٧٠ مليون دونم، على امتداد الجغرافية السورية، وتشمل الأراضي الزراعية وغيرها من الأراضي الجبلية والصخرية والبيادية.. إلخ. كما أفادت بيانات الزراعة بأن مساحة المستثمر والمؤجر منها هي بحدود ١٨,٩ مليون دونم -بنسبة ٢٧٪ من الإجمالي- وحجم إيراداتها المتوقعة في العام الماضي (٢٠١٨) كان بحدود ١٠ مليارات ليرة سورية، وهو رقم مهم في

مقاولون؛ نصطدم باستمرار حين المطالبة بفروقات الأسعار بعبارة «من فوق»

وزير «الإسكان» للمقاولين: إصلاح وضع النقابة للتمكن من المنافسة في مرحلة إعادة الإعمار

صالح حميد

طلب وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف خلال المؤتمر السنوي ٣٤ لنقابة مقاولي الإنشاءات أسس وضع رؤية فنية وإدارية وقانونية للنقابة تسهم في إصلاح وضع النقابة ووضع المقاول وتحسين ظروفه، لتمكينه من المنافسة في مرحلة إعادة الإعمار أمام الشركات الدولية والإقليمية ومن الدول الصديقة.

وكشف الوزير ضمن هذا السياق عن مبادرة الكثير من الشركات في الدول الصديقة وبطريقة محترفة لإنشاء مكاتب هندسية واستشارات وشركات مقاولات، وقامت بإعداد دراسات وإحصائيات عن حجم الأعمال الإنشائية والإمكانات المطلوبة وبيئة الأعمال المؤاتية في سورية، مشيراً ضمن هذا الإطار إلى ضرورة أخذ المقاولين السوريين دوراً حيوياً يتناسب مع تاريخ النقابة وإمكاناتها.

ودعا لإصلاح وضع نقابة المقاولين انطلاقاً من عناوين الإصلاح الإداري وتحديث القوانين ومكافحة الفساد كخطوات أولى على طريق إعادة الإعمار، منوهاً بأن هذه التعاون والمواظبة للمؤتمر تحتاج لجهود كبيرة ونحن بحاجة، وهي كذلك موضوعة على طاوله رئاسة مجلس الوزراء.

ولفت عبد اللطيف إلى ضرورة اعتماد مبدأ المشاركة لدى الشركات الحكومية ومبدأ فريق العمل لإنجاح الأعمال في المستقبل، منوهاً بأن الحكومة مصرة على تحسين وضع النقابة بالتعاون مع المؤتمرين، شددًا على أن الدول الإقليمية والصديقة باتت في حالة الجاهزية للدخول إلى السوق السورية.

من جانبه، دعا نقيب المقاولين محمد رمضان إلى معالجة مشاكل وقضايا المقاولين العالقة وتحسين بيئة العمل لهيئة المقاولات في هذه الظروف الصعبة، وإزالة الآثار السلبية لتحسين واقع عمل المهنة.



وطالب أمين سر نقابة المقاولين عبد الرحمن سليمان بضرورة تسريع اعتماد أعضائهم تصنيف المقاولين من وزارة الأشغال العامة والإسكان ضمن نظام التصنيف المعمول به في النقابة، وطالب أيضاً بمحاكم خاصة بالمقاولات والإنشاءات للمطالبة بفروقات الأسعار والزام الجهات المعنية بتنفيذ مواد القانون بهذا الخصوص.

وعرض أعضاء النقابة لمشكلات وقضايا عديدة يعاني منها المقاولون، أبرزها قضية الحجز الاحتياطي حيث بين محمد جاد الله أن رفع هذا الحجز يستغرق شهوراً كثيرة ووساطة في كل جهة تمر عبرها إجراءات الحجز الاحتياطي. ولف جاد الله إلى أن جموع المقاولين يصطدمون باستمرار وحين المطالبة بفروقات الأسعار بعبارة «من فوق»

المستجدات الاقتصادية ومع مرحلة إعادة الإعمار القادم. ورأى بعدم لزوم فرض سجل تجاري من غرف التجارة السورية وفرض دفع تأمينات عن العمال لأن المقاولين لديهم تصنيف ويحملون وثيقة نقابية من نقاباتهم في مختلف فروع النقابة ولهم رقم تأميني ويدفعون تأمينات بعشرات الملايين للخزينة العامة، وتساهل دياب ضمن السياق ذاته «لماذا يفرض على المقاول تجديد الفحلات كل سنة عن مشروعات متعثرة منذ عشر سنوات»؟

وزير الأشغال العامة والإسكان وعد بتنفيذ مطلب النقابة وفروعها وحل الإشكالات العالقة والمساهمة مع المؤتمرين في إصلاح النقابة والنهوض بأعمالها وتمكينها من المنافسة أمام الشركات الوافدة من الخارج وتقديم أعمال نوعية لتكون شريكاً أساسياً في البناء والإعمار لسورية.

هذا وأوصى المؤتمر بتعديل قانون النقابة قبل رفعه إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان والزام شركة محروقات بمنح المقاولين بطاقة ذكية للمازوت ضمن برنامج أتمتة توزيع المحروقات على الفعاليات الاقتصادية لتنفيذ المشروعات لمصلحة القطاع العام وإدارات الدولة بالسعر الرسمي.

وأوصى كذلك بإلزام القطاع العام بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٢/٢٧ المتضمن آلية احتساب فروقات الأسعار خلال مدة تنفيذ العقود وإلغاء جميع القرارات والبيانات والتعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء النافذة آلية حساب فروقات الأسعار بمختلف أنواعها.

وتضمنت التوصيات ضرورة تأطير نقاط الخلاف بين نقابة المهندسين والمقاولين المحددة من لجنة القرار رقم ٧٠٩ تاريخ ٢٠١٩/٣/١١، وأهم هذه الخلافات تحديد أسس ومعايير عمل المهندس المقيم والجهاز الفني للتصنيف وتحديد الواجبات والمهام والمسؤوليات للمهندس المقيم والجهاز الفني للتصنيف.

ويقترض أن تفسر فعلياً بسيادة القانون وليس بعكس ما تقال على أسنة أمري الصرف في مختلف الجهات الحكومية. وطالب على خميس بفصل نقابة المقاولين التي تتألف من ١٠ آلاف مقاول عن غرف التجارة والسجل التجاري كونها تتمتع بكيان مستقل ورسوم وضرائب وتأمينات بعشرات الملايين، خاصة بمعجزة المقاولين يدفعها المقاولون خلال قيامهم بالمشاريع.

أحمد دياب قال: إن نقابة المقاولين لم تحظ باهتمام الحكومة ورئيس الحكومة لم يحضر مؤتمراتها منذ أكثر من ثلاثة أعوام. وأشار دياب إلى أن مسودة القانون رقم ٥١ لا يزال يقبع في دراج وزارة المالية منذ ١٢ عاماً وهو لم يعد يتلاءم مع

مدير «العقاري»:

لن نقتطع من راتب الكفيل إلا في حالة تأخر ٣ أشهر عن السداد

الوطن

أعلن المصرف العقاري عن إمكانية قبول تعهد من المقترض بتسديد القسط المترتب عليه كاملاً إلى المصرف مباشرة بدل اقتطاعه من راتبه وعندها يتم توجيه كتاب إلى محاسب المقترض أو الكفيل بعدم اقتطاع القسط من راتبه إلا في حال طلب المصرف ذلك.

وبحسب بيان للمصرف حصلت «الوطن» على نسخة منه، فإنه إذا بلغ التأخر عن التسديد ثلاثة أشهر شهرية سيتم الطلب من محاسبي المقترضين أو الكفلاء بناء على تعهداتهم حسم القسط من رواتب المقترضين أو الكفلاء بشكل شهري وفقاً للأصول المتبعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن هذا التعميم يأتي ضمن توجهات المصرف بتوفير كل التسهيلات لمخ القروض وخاصة لجهة تأمين الكفيل، حيث يتحول الكفيل وفق هذا التعميم لكفيل ضامن بعد أن يقدم طلب القرض تعهداً باقتطاع قسط شهري من راتبه يوازي قيمة القسط الشهري للقرض الذي يرغب في الحصول عليه حتى ولو تجاوز نسبة ٤٠ بالمئة من راتبه، وفي هذه الحالة أن يكون هناك اقتطاع من راتب الكفيل ويبقى الكفيل كضامن ولا يتم التوجه لدخل الكفيل إلا في حال امتناع صاحب القرض عن التسديد لثلاثة أقساط متتالية.

وتوقع المدير أن يسهم ذلك بتعزيز حركة الطلب على القروض والتخفيف من الصعوبة في تأمين الكفيل كما هو حاصل مع الكثير من الراغبين في الحصول على قروض.

مقترح بتشكيل المجلس الأعلى للصناعات النسيجية يضم العام والخاص ويتبع لرئاسة مجلس الوزراء

«الصناعة» تتجه لـ«وسيم» جديدة.. و«النسيجية» ترد: نحتاج إلى عمالة شابة ورواتب حسب الكفاءة وليس القدم الوظيفي

٨٩١ على رأس عملهم، مع تأكيد أهمية تحفيز العمال على زيادة الإنتاجية من خلال منحهم حوافز إنتاجية شهرية مرتبطة مباشرة بالإنتاج الفعلي المحقق لديهم في الشركات التابعة، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على العملية الإنتاجية ويحسن الوضع المعيشي للعمال، إذ وصلت قيمة الحوافز لبعض العمال وهذا يؤدي إلى توفير ظروف العمل المناسبة التي تتيح الخروج من نمطية الإنتاج وتطوير صناعة النسيج بشكل عام، وإنتاج سلع جديدة ومنظورة تلبى حاجة السوق المحلية، والخروج من دائرة إنتاج الأصناف والسلع، والأهم تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص وفق أنظمة الاستثمار والتشاركية.

أما في حال عدم إمكانية تحويل المؤسسة إلى شركة قابضة، فقد اقترحت تشكيل المجلس الأعلى للصناعات النسيجية (بشقيها العام والخاص) ويتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويضم في عضويته وزارات الصناعة والاقتصاد والزراعة.

وتلقت المؤسسة ضمن رؤيتها الإستراتيجية للمرحلة القادمة إلى إقامة مجمعين صناعيين متكاملين في كل من مدينتي حلب ودمشق، تبدأ فيها العملية الإنتاجية من المراحل الأولى (غزل) حتى المنتج النهائي بأنواعه كألبسة جاهزة وداخلية، مؤكدة أن المجمعين المذكورين يمكن أن يحققا ريعية اقتصادية مهمة من خلال جملة النشاطات المتكاملة التي يهدفان إلى ممارستها والتي ستؤدي بالنتيجة إلى تخفيض تكاليف المنتجات والعمل بكفاءة عالية، إذ إن هذا التكامل يخفف من الحلقات الوسيطة في تكاليف العمل لناحية المبيعات والعمالة وانسياب المواد بين الأقسام الإنتاجية وصولاً إلى منتج نهائي قابل للتسويق والمنافسة لتحقيق قيمة مضافة عالية. وبيّنت المؤسسة أن المطلوب يستدعي وجود عمالة شابة نوعية وخاصة أن الوضع الحالي للعمالة غير مشجع بسبب ارتفاع نسبة العمالة



الهرمة وغير المؤهلة معرفياً، وبالآرقام تم تعيين ٩٨٩ عاملاً بموجب عقود مهنية خلال عام ٢٠١٧ و٨١١ عاملاً خلال عام ٢٠١٨، أما في عام ٢٠١٩ فقد تم تعيين ٤٥٣ عاملاً، وحالياً

العام الميزات والإعفاءات التي يتمتع بها القطاع الخاص.

ولفتت المؤسسة ضمن رؤيتها الإستراتيجية للمرحلة القادمة إلى إقامة مجمعين صناعيين متكاملين في كل من مدينتي حلب ودمشق، تبدأ فيها العملية الإنتاجية من المراحل الأولى (غزل) حتى المنتج النهائي بأنواعه كألبسة جاهزة وداخلية، مؤكدة أن المجمعين المذكورين يمكن أن يحققا ريعية اقتصادية مهمة من خلال جملة النشاطات المتكاملة التي يهدفان إلى ممارستها والتي ستؤدي بالنتيجة إلى تخفيض تكاليف المنتجات والعمل بكفاءة عالية، إذ إن هذا التكامل يخفف من الحلقات الوسيطة في تكاليف العمل لناحية المبيعات والعمالة وانسياب المواد بين الأقسام الإنتاجية وصولاً إلى منتج نهائي قابل للتسويق والمنافسة لتحقيق قيمة مضافة عالية. وبيّنت المؤسسة أن المطلوب يستدعي وجود عمالة شابة نوعية وخاصة أن الوضع الحالي للعمالة غير مشجع بسبب ارتفاع نسبة العمالة

هناك غانم

وجهت وزارة الصناعة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بضرورة إحداث خطوط إنتاج لصناعة الألبسة الجاهزة ضمن الإمكانيات المتوافرة لديها، وبناء عليها طلبت المؤسسة بضرورة اتخاذ قرار حاسم لإصدار قوانين وتعليمات خاصة بالمؤسسة النسيجية وشركاتها التابعة، وهذا يمكن تنفيذها بتحويلها إلى شركة قابضة.

جاء ذلك في مذكرة للنسيجية (حصلت «الوطن» على نسخة منها) بيّنت فيها أنه لا مانع لإنشاء خطوط لإنتاج الألبسة الجاهزة، وعرضت فيها المقترحات حول الألبسة الواجب تأمينها، وتلافي بعض الصعوبات التي تعانيها المؤسسة، وأهمها ضرورة إنشاء بيئة قانونية جديدة تعنى بالصناعات النسيجية من خلال إصدار قانون أو تشريع خاص بتنظيم قطاع الصناعات النسيجية بما يكفل تجاوز الثغرات في القوانين الحالية، وضمان إعطاء القطاع